النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٣٩ /سبتمبر ٢٠٢٥

كلمة الرئيس :

نأمل بالضوء في نهاية النفق

بصراحة يؤسفني ما سأقوله، لكنني ارغب قبل ذلك بتقديم لكم جميعًا التمنيات الطيبة بالعودة مجدداً بعد العطلة الصيفية لمتابعة المسيرة في بداية شهر سبتمبر/أيلول .

من جهتنا في الغرفة، ينصبُّ جزءٌ كبير من اهتمامنا، بالطبع الى جانب منشوراتنا ولقاءاتنا القادمة – حول الذكاء الاصطناعي في العالم العربي، والاستثمار في العراق – على **النسخة السادسة للقمة الاقتصادية بين فرنسا والدول العربية، التي ستنظمها الغرفة للمرة الثالثة على التوالي تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية يومي ١٠ و١١ ديسمبر/كانون الأول المقبل.**

هذا العام، ولتسهيل حضوركم ومشاركتكم، **اخترنا تنظيم اللقاء على مدار صباحين كاملين لمناقشة موضوع بالغ الأهمية بالنسبة للعالم العربي ولفرنسا أيضًا، وهو مسألة المياه، وتحدياتها، ومواردها**، في زمن يعاني فيه العالم العربي من شحّ مائي حاد في الوقت التي تتمتع فيه الشركات الفرنسية بخبرة واسعة في هذا المجال. لذا، **سيكون ضيف الشرف في لقاءنا المقبل السيد أنطوان فريرو، رئيس مجلس إدارة مجموعة فيوليا**، المجموعة العالمية الرائدة في هذا المجال.

ولكن قبل لقائنا خلال القمة، اعترف بانه من الصعب الاعتقاد بأن أجواء العودة إلى العمل بعد العطلة الصيفية ستكون جيدة إلى هذا الحد، فقد تراكمت في الأسابيع الأخيرة الكثير من الغيوم التي تنذر بالأزمات والصعوبات.

لا أريد أن ازرع بزور التشاؤم، ولكن المجتمع الاقتصادي يعرف جيدا أن مفتاح الأداء الجيد للاقتصاد وللاستثمار وللنجاح يكمن في القدرة على امتلاك الرؤية على الأقل على المدى المتوسط، لا بل على المدى البعيد، لذلك لا بد من الاعتراف بأننا اليوم، على المستوى الدولي والوطني، أمام آفاق على أقل تقدير كثيرة الغموض والعشوائية.

الرسوم الجمركية - المتبادلة - التي فرضتها الولايات المتحدة الشهر الماضي على المجتمع الدولي كانت بمثابة الخطوة الأولى التي زرعت الغموض في الأفق.

وبعدها تدخل النظام القضائي الأمريكي وأعلن بان هذه الرسوم غير قانونية، مما سيدفع الرئيس الاميركي ترامب إلى إحالة الأمر إلى المحكمة العليا.

إلى جانب ذلك هناك الصراعات، في السودان، وغزة، وأوكرانيا على وجه الخصوص، حيث على الرغم من المحاولات الخجولة لتشجيع المفاوضات، تتفاقم الامور ويدفع المدنيون بشكل خاص ثمناً باهظا لاستمرار الحرب.

الحوار الدولي، الذي كان أحد ابرز إرث خلفته الحرب العالمية الثانية، يوحي بالتراجع والاضمحلال، ولم تعد منظمة الأمم المتحدة سوى صدفة فارغة.

وضمن هذه الاجواء عقدت الصين في تيانجين القمة الخامسة والعشرين لمنظمة شنغهاي للتعاون، وهي منظمة أوراسية تهيمن عليها إمبراطورية الوسط مع روسيا. وفي افتتاح أعمال القمة، ندد الرئيس الصيني شي جين بينغ في خطابه بعقلية الحرب الباردة (في إشارة إلى الرئيس الاميركي ترامب)، بينما وصف فلاديمير بوتين النموذج الأورو- اطلسي بأنه - أصبح بالياً ومتخلفاً -.

على كل هذه المحاور، يبدو أن صوت فرنسا قد أصبح ضعيفاً، **وبات عليها أن تستعيد القوة والمصداقية التي جسّدها الجنرال ديغول ببراعة.**

وما يمكننا القول عن الوضع الداخلي الفرنسي؟ لا أحد يدري كيف ستكون نهاية العام! ليس فقط من الناحية السياسية، بل والأهم من ذلك، من الناحية الاقتصادية.

يبدو أن جميع الأحزاب السياسية قد فقدت المنطق السليم في التعاطي مع الامور ومن الصعب معرفة من وكيف يمكن معالجة المشاكل التي سنواجهها في الأسابيع المقبلة. مع ذلك، **ولأننا قادة أعمال، علينا أن نتابع المسيرة وان نمضي قدمًا مطمئنين بوجود بصيص أمل في نهاية النفق.**

النسخة السادسة للقمة الاقتصادية سوف تسعى على الأقل إلى تسليط الضوء على الشركات والدول التي تتقدم وتسير بخطى ثابتة نحو الامام وتشكل مصدرا للتقدم وللتفاؤل.

المحتويات

- **القمة الاقتصادية لاتحاد المصارف العربية.** الصفحة ٣-٤
- **منتدى رؤية الخليج ٢٠٢٥.** الصفحة ٥-٨
- **الذكاء الاصطناعي في العالم العربي.** الصفحة ٩-١١
- **أخبار اقتصادية متنوعة.** الصفحة ١٢-١٤
- **اعلان لمجموعة سويز.** الصفحة ١٥

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

الشركاء لعام ٢٠٢٥

Silver: Cabinet MERLIN Groupe MERLIN

Gold: anteagroup

Platinium: MEANINGS CAPITAL PARTNERS; NGE

Stratégiques: transdev the mobility company; VEOLIA

الغرفة التجارية العربية الفرنسية – 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

القمة الاقتصادية لاتحاد المصارف العربية، باريس، ٢٠ يونيو

المرونة الاقتصادية في مواجهة التغيرات الجيوسياسية

تعزيز الحوار لمواجهة التحديات الاقتصادية والمصرفية بين أصحاب القرار الأوروبيين ونظرائهم في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستكشاف الفرص لتسريع النمو الاقتصادي داخل هذا المثلث الاقتصادي، ومناقشة آثار التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي تواجهها أوروبا على الأنظمة المالية والتعاون بين الشركاء في القارات الثلاث، وأخيرًا دراسة استراتيجيات إنعاش وإعادة هيكلة القطاعات المصرفية في الدول العربية المتضررة من الأزمات، تلك كانت بعض أهداف النسخة الثالثة من ـ القمة الاقتصادية والمصرفية الأورو-متوسطية ـ، التي عقدت يوم الجمعة، ٢٠ يونيو في باريس، في صالونات فندق جورج الخامس، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية الفرنسية، السيد إيمانويل ماكرون.

نظّم اتحاد المصارف العربية هذه القمة بالتعاون مع الاتحادات المصرفية الفرنسية والأوروبية والدولية، وبمشاركة غرفة التجارة العربية الفرنسية، تحت عنوان ـ المرونة الاقتصادية في مواجهة التغيرات الجيوسياسية ـ. وجاء انعقاد هذه القمة في وقتٍ تُلقي فيه التحولات الاقتصادية والتحديات التجارية بظلالها على سلاسل التوريد العالمية، وأسواق الطاقة، والموازين التجارية. وشارك في هذا اللقاء ما لا يقل عن ثلاثين متحدثًا من الخبراء والساسيين ورجال الاعمال وعرضوا سبل التعاون لتطوير شراكات مالية واقتصادية بين أوروبا وأفريقيا والدول العربية.

وفي هذه المناسبة تم منح جائزة أفضل محافظ بنك مركزي لعام ٢٠٢٥ للسيد حسن عبدالله محافظ البنك المركزي المصري، كما تم منح جائزة ـ صاحب الرؤية في القيادة ـ للأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود.

وأسفرت أعمال القمة عن عدة توصيات كان أبرزها أهمية توسيع التعاون المصرفي العربي الأوروبي، وتفعيل قنوات التمويل المشتركة، وإطلاق صناديق استثمارية إستراتيجية وضرورة تعزيز التعليم، وتبادل الخبرات، وبناء شراكات طويلة الأمد تُعزز تنمية المنطقة.

يشهد العالم أزماتٍ متتابعة ومتتالية : أزمة مالية، وأزمة تغير المناخ، وأزمة جائحة الكوفيد-١٩، والهجمات السيبرانية والإلكترونية وغيرها... بهذه الكلمات، افتتح **الدكتور الهادي شايبانو**، الأمين العام لاتحاد البنوك الفرنكوفونية، أعمال هذا اللقاء. وقال : في مواجهة هذه الأزمات الذي وصفها بالأزمات الدائمة، التي تتنوع تداعياتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، علينا أن نكون أكثر يقظةً ونشاطًا، وأن نكون في حالة من المرونة الدائمة لتلبية متطلبات الشباب الشغوف بالتقنيات الحديثة ومساعدته لتحقيق طموحاته في خلق المزيد من الثروات وفرص العمل. وأضاف بان هذا اللقاء، الذي يجمع ممثلين من مناطق جغرافية متنوعة – من الشرق الأوسط، والمغرب العربي، وأوروبا، وأفريقيا – هو بحد ذاته شكل من أشكال الصمود، وأنه من الضروري العمل معًا لاستخلاص النتائج من جميع هذه الأزمات، التي تُعدّ أيضًا مصادراً لفرص دائمة، شريطة أن يكون الإنسان في محور الاهتمام.

من جانبه، أشار **السيد محمد الإتربي**، رئيس اتحاد المصارف العربية، أن هذه القمة تعكس مجدداً عمق العلاقات بين فرنسا والدول العربية. وسلط

الضوء على جهود الاتحاد الرامية إلى تعزيز وتطوير التعاون مع المؤسسات الفرنسية، والى ضرورة دمج العنصر البشري في الشراكة بين المنطقتين. وأكد السيد محمد الإتربي، بانه علينا تبنى رؤية شاملة، وأن نعمل على مشاريع مشتركة طويلة الأمد لتعزيز شراكاتنا. علاوةً على ذلك، شدد رئيس اتحاد المصارف العربية على ضرورة تغيير الرؤية والعمل على تعزيز التكامل الاقتصادي بين فرنسا والدول العربية، وبالتالي تسريع التعاون في جميع المجالات، وأكد بأن القطاع المصرفي يبقى محركًا للتغيير والمرونة، ودعا أوروبا إلى لعب دوراً أكبر في توازن واستقرار هذه المنطقة.

السيد محمد الإتربي

السيد فانسان رينا

السيدة مايا عتيق، المديرة العامة لاتحاد المصارف الفرنسية، أشارة بأن الرعاية الكريمة لرئيس الجمهورية الفرنسية، السيد إيمانويل ماكرون، لهذا الاجتماع تعكس قوة واستمرارية العلاقات التاريخية بين فرنسا والدول العربية. وقالت: تنعقد هذه القمة في ظل ظروف صعبة، لذلك علينا أن نتحلى بالصمود. وأضافت : علينا أن نبني النمو، وان لا نكتفي بالمرونة. وفي حديثها عن النمو الاقتصادي في الدول العربية الذي بلغ ٢,٥٪ عام ٢٠٢٤، وهو رقمٌ منخفضٌ وغير كافٍ، أشارت بان النمو في أوروبا لم يتجاوز نسبة ١,٥٩٪، وقالت علينا أن نُحسّن أدائنا، وآشارت ان هناك تضخمٌ مُفرطٌ في القواعد في أوروبا يجب تقليص حجمها لأنه يُثقل كاهل الاستثمارات العربية في أوروبا. وأكدت المديرة العامة لاتحاد البنوك الفرنسية على وجود حوار مُستمر بين قادة المصارف الفرنسية والعربية. وقالت: نتعاون ونتبادلُ الخبرات لتحسين الأدوات ونعمل في خدمة الأفراد والعائلات والشركات.

السيد فانسان رينا، رئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية، أكد من جهته على حسن وأهمية اختيار موضوع القمة في ظل التغيرات الجيوسياسية والسياق المأساوي على الصعيدين الدولي والشرق أوسطي. وقال : لم يشهد عالمنا هذا الكم من الصراعات والدمار منذ زمن طويل وان كافة الفعاليات الاقتصادية، الخاصة والعامة، جميعها معرضة لها وتخشى عواقبها. وتابع مشيراً الى ضرورة النظر في كيفية فتح آفاق جديدة للتنمية والتعاون، مع مراعاة الاحتياجات الأساسية للمنطقة في مجالات البنية التحتية والنمو والتدريب وتوفير الرفاهية للشعوب التي بقيت لزمن طويل مهملة. وأضاف انه في عالم ممزق، يزداد تقلبًا وخطورة، من الضروري ان تشكل الجهات الفاعلة نواة أساسية لطرح وعرض الافكار والإجراءات الكفيلة بتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة والمسئولة. وأشار بان للجهات المالية الفاعلة دورًا حاسمًا في هذا السياق. علاوة على ذلك، أكد رئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية على أهمية بناء علاقة ثلاثية بين فرنسا وأفريقيا والدول العربية، وأشار أن الاستثمارات الخليجية ومن دول شمال أفريقيا التي تصب في جنوب الصحراء الافريقية هي حقيقة ملموسة، لاسيما في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والأغذية الزراعية والخدمات، وتساءل عما إذا كانت هذه العلاقة الثلاثية توفر بالفعل وضعًا مربحًا للجميع أم أن أفريقيا تبقى الخاسر الكبير من هذا الوضع الجديد. وأخيرًا، أعرب السيد فانسان رينا عن أمله في أن يؤدي عمل هذا اللقاء إلى اتخاذ إجراءات عملية وأهداف مشتركة وإجراءات قابلة للمتابعة يمكن قياسها. وأخيرًا، ذكّر السيد فانسان رينا بأن غرفة التجارة العربية الفرنسية، التي تحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والخمسين لتأسيسها، كانت عنصراً فاعلاً وأساسياً في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الفرنسية العربية منذ إنشائها. وأعلن بأنه سيتم الاحتفال بهذه الذكرى في القمة الاقتصادية الفرنسية العربية السادسة، التي ستُعقد يومي ١٠ و١١ ديسمبر/كانون الأول، برعاية رئيس الجمهورية الفرنسية، والتي يمكنها أن تُشكّل حجر الأساس في تنفيذ توصيات قمة اتحاد المصارف العربية.

غرفة التجارة العربية الفرنسية، التي تحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والخمسين لتأسيسها، كانت عنصراً فاعلاً وأساسياً في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الفرنسية العربية منذ إنشائها، وسيتم الاحتفال بهذه الذكرى خلال القمة الاقتصادية

السيد لودوفيك بوي، مدير الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة أوروبا والشؤون الخارجية، سلّط الضوء من جانبه على السياق الصعب الذي يمر به العالم : الحرب في أوروبا، والصراع بين إيران وإسرائيل، وانعدام الأمن في البحر الأحمر، والحرب في غزة، والرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة، وقال بأنها جميعها تساهم في تُفاقم أزمة التجارة الدولية. وأشار أن فرنسا مستعدة، مع شركائها، لاستئناف المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني، وأنها تدعم إطلاق سراح جميع الرهائن في غزة، وتتبنى حل الدولتين لضمان السلام في المنطقة، كما تطرق إلى الأوضاع في اليمن والسودان، والى انهيار النظام في سوريا، وعودة الوضع المؤسساتي إلى وضعه الطبيعي في لبنان. وأشار إلى الشراكة المتميزة مع المغرب، والى العلاقات الممتازة مع تونس، وجهود الدبلوماسية الفرنسية لإعادة الهدوء إلى ليبيا. وأشار السيد بوي إلى العلاقات مع مصر والأردن

وقال بأنها ممتازة وعلى أحسن مستوى. وأخيرًا، فيما يتعلق بدول الخليج التي اعتبرها المحور الاقتصادي العالمي المهم، أكد مدير الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة أوروبا والشؤون الخارجية على ضرورة الاستثمار وتطوير التجارة مع هذه المنطقة، التي يبلغ حجم تجارتها مع أوروبا قرابة ٤٠٠ مليار يورو. واختتم حديثه قائلاً: يجب علينا تسريع وتيرة تجارتنا، وتبسيط أنظمتنا، ودمج العنصر البشري في جميع مشاريعنا، وان القطاع المصرفي والمالي يعتبر لاعباً رئيسياً وله دور هام في هذه الرؤية.

السيد وسام وصوف

من اليمين الى اليسار السادة :
فانسان رينا - طربيه - حسن عبدالله - جاك لانغ

الدكتور محمد معيط، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، أكد في مداخلته أن التحديات السياسية والاقتصادية تُمثل أيضًا فرصًا يجب اغتنامها، وأن التصدي لها ضروري لوضع استراتيجيات جديدة. وشدد على ضرورة اندماج دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سلاسل القيمة العالمية وعلى تنويع اقتصادها واستثماراتها. وختم قائلاً : علينا تعزيز العلاقات بين أوروبا وأفريقيا والدول العربية.

وفي ختام هذه الجلسة الافتتاحية، مُنحت جائزة - أفضل صاحب رؤية لعام ٢٠٢٥ - للأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة AGFUND-KSA، كما تم منح جائزة أفضل محافظ بنك مركزي للدكتور حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري.

في كلمته، شكر **الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود** البنوك العربية على جهودها في دعم المبادرات في مجالي الأمن الغذائي والتكنولوجيا الرقمية، وهما القطاعان اللذان يحتل فيهما برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) مكانةً مرموقة. من جانبه، اعتبر **الدكتور حسن عبد الله** بأن الجائزة التي نالها تُعدّ مكافأةً للقطاع المصرفي المصري بأكمله، وللتقدم الذي أحرزته مصر في مواجهة التحديات وتنفيذ الإصلاحات الطموحة المنشودة. ورأى أنه في هذه المرحلة الحرجة، من الضروري التواصل والتبادل والتعاون لإيجاد أفضل الحلول المناسبة.

وتلت جلسة الافتتاح **ثلاث حلقات نقاش**. وركزت **حلقة النقاش الأولى على تسريع نمو المثلث الاقتصادي : الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أوروبا - وأفريقيا**، وتناولت هذه الجلسة سبل تحفيز التجارة والاستثمارات وتدفقات رأس المال بين الأطراف الثلاثة. وفي هذا الإطار، ركزت الجلسة على فرص الاستثمار في ظل التحول في مجال الطاقة، وعلى الابتكارات المصرفية والمخاطر السيبرانية وأمن البيانات، بمشاركة متحدثين من فرنسا ودول المغرب والمملكة العربية السعودية وأوروبا. أبرز الأفكار التي يمكن استخلاصها من هذه الجلسة كانت في ضرورة الاستثمار في الطاقة، وتعزيز القطاع الخاص، وتحفيز الاستثمارات الخاصة ومساعدة البنوك المحلية على توفير السيولة اللازمة، وتبسيط الإجراءات وتسهيلها بما يُمكّن البنوك من تلبية احتياجات الأسر والشركات. علاوة على ذلك، أكد المتحدثون على ضرورة خلق علاقة متوازنة بين أوروبا وأفريقيا، واقترحوا عدم النظر إلى هذه القارة ككيان واحد، بل كمجموعة من البلدان المتنوعة والمتعددة التوجهات، والأخذ في الاعتبار التحولات المحلية ورأس المال البشري والتحديات البيئية.

وتناولت **حلقة النقاش الثانية**، التي تم تنظيمها حول موضوع - **مبادرات التعاون العربية الأوروبية** -، مسائل تعزيز التحالف الاقتصادي في عالم متغير، والتحديات الجديدة للتجارة العالمية، وأخيرًا، صمود أوروبا الاقتصادي في مواجهة التطورات الدولية. هذه الحلقة سلطت الضوء على ضرورة الاستعداد المشترك لمواجهة تحديات المستقبل من خلال التعاون بين أوروبا وأفريقيا والدول العربية. وأشار المتحدثون بان هذا التعاون يمر بالضرورة من خلال الاستثمارات في رواد الأعمال العرب، والاستثمارات في قطاع الطاقة في أفريقيا، وهو ما تُيسّره اليوم الإصلاحات العديدة التي تشهدها العديد من دول المنطقة. أما بالنسبة للتحديات التي يجب معالجتها، بما في ذلك تغير المناخ، والطاقة، والتحول إلى العملات المشفرة وتأثيرها على الصناعة، فقد برز التعاون هنا أيضًا كمفتاح لمواجهة التغيرات السريعة والمتسارعة والى ضرورة اتباع المرونة والإبداع والابتكار للانتقال من الصمود إلى النمو.

الطاولة المستديرة الثالثة، التي نُظمت حول موضوع - **إنعاش وإعادة هيكلة القطاعات المصرفية** في الدول العربية المتضررة من الأزمات -، أتاحت للمتحدثين تناول مواضيع عديدة من بينها الحاجة إلى تحديث الأنظمة المصرفية بسرعة، لاسيما في لبنان وسوريا والعراق، وضرورة اعتماد الإصلاحات لتحسين الشفافية وأسس الحوكمة الصحيحة لتهيئة بيئة مواتية لاندماج هذه الأنظمة في النظام المالي والمصرفي الدولي، مما سيعزز الاستقرار الاقتصادي ويساهم في إعادة بناء علاقات المراسلة المصرفية. وفي إطار هذه الإصلاحات، برزت الحاجة إلى تعزيز مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لاستعادة الثقة ومكافحة الجرائم المالية. حح

حقوق الصور : إتحاد المصارف العربية

منتدى رؤية الخليج ٢٠٢٥

تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد إيمانويل ماكرون، تم تنظيم النسخة الثالثة لرؤية الخليج يومي ١٧ و١٨ يونيو في وزارة الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعية والرقمية في باريس.

وحضر هذا اللقاء، الذي جمع العديد من الوزراء وكبار المسئولين وصنّاع القرار والخبراء من فرنسا ودول الخليج العربي، أكثر من ألف شخص وشاركوا في أعمال ورشات النقاش العديدة التي استمرت على مدى يومين وتم خلالها طرح العديد من المواضيع الهامة المتعلقة بالآفاق الاقتصادية في هذه المنطقة السريعة النمو، واستكشاف الفرص الكبيرة التي تتيحها خطط التنمية المتعددة في المنطقة الى جانب المشاريع الكبرى. وكان هذا الاجتماع فرصةً لبناء علاقات ثنائية مركّزة ومثمرة.

السيد لوران سان مارتن ومعالي السيد أحمد السيد

شراكة استثنائية تعزز باستمرار

في اليوم الأول من هذه النسخة الجديدة لروية الخليج ٢٠٢٥، أكد **السيد ديدييه بولون، نائب المدير العام لوكالة بيزنيس فرانس، والسيد لوران سان مارتن، الوزير المنتدب للتجارة الخارجية والمواطنين الفرنسيين في الخارج**، على أهمية هذا الحدث الذي أصبح منصة أساسية لمواءمة الطموحات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي والخبرة الصناعية والتكنولوجية الفرنسية.

في ظلّ عدم الاستقرار العالمي، تواصل مؤسسة بيزنس فرانس في بناء جسور التعاون لبناء المستقبل. علاقاتنا مع دول الخليج استثنائية وشراكاتنا نموذجية، هذا ما قاله السيد ديدييه بولوني، المتحدث الأول في الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء. وأشار أن منتدى رؤية الخليج يهدف أن يكون علامة فريدة ومنصة لهذه الرؤية لبناء علاقات مستقبلية بين فرنسا ودول المنطقة زاخرة بالفرص التي توفرها للشراكات والتعاون الرابح للجميع.

من جانبه، أكد السيد لوران سان مارتن على ضرورة عقد اجتماعات من هذا النموذج لإبراز نقاط قوة فرنسا واستكشاف أولويات شركائها. وسلط الضوء على التقارب في الأفكار الرئيسية بين فرنسا ودول المنطقة، لاسيما في مجالات الطاقة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية، مشيرًا أن هذا التقارب من شأنه أن يُسهّل الاستثمارات المشتركة. وشجع الشركات الفرنسية على الالتزام طويل الأمد، واعدًا بدعم فرنسا وشبكاتها الدبلوماسية لها. وقال: علينا أن نثبت مهاراتنا في جميع القطاعات ،الطاقة، والتكنولوجيا الرقمية، والمياه، والرياضة، والثقافة، والسياحة، مضيفًا أن هناك مجالات كثيرة وفرصاً كبيرة للخبرة الفرنسية في هذه المنطقة. وختم حديثه بالقول بان الفترة التي نعيشها مربكة بالتأكيد، لكن علينا البحث عن الفرص.

معالي السيد أحمد السيد، وزير التجارة الخارجية القطري، أشار في مداخلته أن مشاركة بلاده في هذا المنتدى تعكس تطور العلاقات الثنائية مع فرنسا. وأكد على أهمية الحوار الاقتصادي البنّاء والمستدام بين الطرفين مشيراً أن قطر هي شريك استراتيجي رئيسي لفرنسا، وتربطها بها علاقات ثنائية متينة تركز على تعزيز التنمية والازدهار المشترك. وأشار إلى النمو الملحوظ في حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي بلغ حوالي ١١ مليار ريال قطري خلال السنوات الخمس الماضية، والى وجود ٥٧٤ شركة فرنسية عاملة في قطر، مما يُساهم في تعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين. وأخيرًا، أشار معالي السيد أحمد السيد أن قطر تُمثل بوابةً للأسواق الأخرى في المنطقة، وأن بيئة الأعمال فيها مثالية.

وتبعت هذه الجلسة العامة سبع ورشات عمل وأربع كلمات رئيسية، سبقها تقديم نموذج للتعاون بين فرنسا والمملكة العربية السعودية من خلال مثال منطقة العلا. وفي هذا الاطار أشار **السيد باسكال كاني، السفير الفرنسي للاستثمار الدولي ورئيس مجلس إدارة بيزنس فرانس**، أنه في إطار هذا التعاون في العلا، تم توقيع خمسين عقدًا مع شركات فرنسية في المجالات الثقافية والسياحية والفنية. وأشار إلى إمكانية تكرار ونسخ هذا التعاون في قطاعات أخرى. **السيد جان إيف لودريان، الوزير**

السابق ورئيس الوكالة الفرنسية لتنمية العلا، توقع من جانبه أن يكون الخليج العربي بلا شك المنطقة الرئيسية للنمو العالمي على الرغم من الاضطرابات الحالية في المنطقة. وقال بان العلا هي مثالاً للتعاون الاستراتيجي، ونموذجًا للتعاون بين البلدين، يتطلب شراكات قوية وحشد للخبرات الفرنسية في جميع المجالات. وقال: نحن في المرحلة الثانية من استراتيجية تطوير هذا المشروع، ونتطلع إلى نموذج تطوير جديد. من جانبها، أشارت **السيدة عبير محمد العكل، الرئيسة التنفيذية للهيئة الملكية لمحافظة العلا**، أن هذه المنطقة فريدة من نوعها، وأن المملكة العربية السعودية تسعى أن تكون نموذجًا للنمو الشامل. وأضافت: لقد استثمرنا في جميع المجالات، ونفذنا مشاريع تحترم التقاليد. ودعت الشركات الفرنسية إلى المساهمة في تطوير هذا الموقع في إطار الشراكة القائمة بين البلدين.

السيد جان إيف لودريان

السيدة عبير محمد العكل

السيد ديدييه بولون

وفي أعقاب هذا العرض، بدأت ورشات العمل وتناولت مختلف المواضيع المعلنة، بمشاركة الخبراء وكبار المسؤولين وقادة الأعمال.

النهج القطاعية

في إطار موضوع **ـ تسريع التآزر ـ**، تحدثت السيدة ماري سيسيل تارديو من وكالة بيزنس فرانس إنفست وقالت إنه في ظل الاضطرابات العالمية الراهنة، يجب على الشركات التكيّف مع الأوضاع، ومعرفة أين تستثمر، وفي أي قطاع. وناقش محمد بن لادن، رئيس مجلس الأعمال السعودي الفرنسي، مشاريع بلاده، لاسيما في قطاعي الطاقة والبناء، مؤكدًا أن البلاد تسير على الطريق الصحيح. بينما أشار السد شريف شوقي، رئيس قسم الضرائب الإقليمي - بي يو سي - أن دول الخليج لديها نفس الأهداف، لكن الأولويات تختلف من دولة لاخرى. وأكد على ضرورة توافق العرض مع أهداف كل دولة. وسلط السيد خوان ليون، الرئيس التنفيذي لشركة استثمار القابضة - قطر، الضوء على استثمارات بلاده في تطوير رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب وتعزيز الثقافة التقليدية.

في إطار موضوع **ـ التكنولوجيا والابتكار ـ**، قال السيد سيزار ماكلاري، رئيس شركة فلويدستاك للذكاء الاصطناعي، أن المملكة العربية السعودية تسعى للانضمام إلى قائمة أفضل عشر دول في العالم في هذا القطاع. وأشار إلى الاستهلاك المرتفع للطاقة في مراكز البيانات، متوقعًا أن توفر محطات الطاقة النووية المصغرة الحل. من جانبها أوضحت السيدة فلورنس فيرزيلين، من شركة داسو سيستمز، تأثير الذكاء الاصطناعي على التنافسية، مؤكدةً على ضرورة تعزيز الكفاءة والقدرة التنافسية في مواجهة الصين. وقالت: نحن نضع حجر الأساس للمصنّعين لتحسين نماذجهم.

وأخيرًا، أوضح السيد إيغور كارون، الرئيس التنفيذي لشركة لايتون، وهي شركة أخرى متخصصة في الذكاء الاصطناعي التوليدي، كيف تُثري التكنولوجيا الرقمية الثقافة. وأشار أن خطة التنمية في المملكة العربية السعودية تُدمج الذكاء الاصطناعي وتُدخله في جميع القطاعات، مُشيرًا إلى ضرورة تطوير التعاون في هذا القطاع بين فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي.

في إطار موضوع **ـ الابتكار المستدام في إدارة المياه والنفايات والطاقة ـ** ، سلط السيد ماهر الكعبي من مجموعة السركال الضوء على التحديات المتعلقة بالمياه، بينما استعرض السيد جوليان بوجيه، رئيس قسم الاستكشاف والإنتاج في شركة توتال إنرجيز، الركائز الثلاث لتطور المجموعة، بما في ذلك زيادة إنتاج الغاز والنفط، بالإضافة إلى الكهرباء والطاقات الجديدة. أما السيد شارل إيمانويل دي بوروغارد من بنك قطر الوطني في باريس، فقد أشار إلى تزايد إنتاج الطاقة المتجددة. وقال: لقد انتقلنا من ١ ميغاواط إلى ١٥ ميغاواط، ونطمح إلى الوصول إلى ٨٠٪ من إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة. وناقش الدكتور فرناندو دياز لوبيز من جامعة الدراسات العليا للإدارة - HEC Paris - التعليم وآفاق الدراسات العليا في مجال إدارة الطاقة وقال انه في عالم مُعقّد، لا تكفي التكنولوجيا وحدها لان الأمر يتطلب إدارةً وتعاونًا لإيجاد الحل الأمثل. وأخيرًا، أشار السيد ديريك راشغروف، من بنك كريدي أغريكول، أن الشرق الأوسط غنيٌّ بالطاقة الخضراء، وأن الاستثمار ضروريٌّ لاستغلالها.

حول مستقبل **ـ الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية ـ**، ألقت صاحبة السمو الدكتورة نوف النمير، الأمينة العامة للجنة الوزارية للصحة في المملكة العربية السعودية، كلمة رئيسية استعرضت فيها الفرص المتاحة في هذا القطاع الذي يشهد طلبًا متزايدًا نتيجةً للنمو السكاني. وأوضحت أن هذا القطاع يحتل مكانةً مهمةً في رؤية ٢٠٣٠، مسلطةً الضوء

على الإصلاحات التي تُسهّل التعاون والاستثمار في هذا المجال. وأشارت الدكتورة نوف النمير أنه من بين أبرز الفرص الجاذبة في هذا القطاع يأتي دمج وادخال الذكاء الاصطناعي في كافة قطاعات الصحة وإنتاج الأدوية. كما سلّطت الضوء على التعاون مع فرنسا في هذا المجال مشيرةً إلى انفتاح المملكة على المزيد من التعاون. واختتمت حديثها قائلةً: لقد أصبحنا المكان الأمثل للاستثمار في الابتكار.

وترسيخ التعاون في مجال الابتكار. وأكد السيد جوزيف هازل، الرئيس التنفيذي لشركة أبيكس هيلث، أن قطاع الرعاية الصحية الخاص يتمتع بمكانة قوية في دول المنطقة، وأن الجهات الفاعلة في هذا القطاع تدعو إلى تعزيز الشراكات مع نظرائها الفرنسيين.

أتاح موضوع ـ **الرياضة والسياحة** ـ وتأثيرهما على الاقتصاد للسيدة

معالي السيد أحمد السيد

السيدة شيماء صالح الحسيني

السيد جيرار ميستراليه

جلسة ـ **طرق النمو** ـ تناولت توسيع روابط النقل بين فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي. وجمعت هذه الجلسة السيد جيرار ميستراليه، المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي لدى IMEEC والسيد هيرفيه مارتيل، الرئيس التنفيذي لميناء مرسيليا، والسيد تركي الصبيحي، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للنقل العام، والسيد عبد الله الأشرم من شركة مجموعة بريد الإمارات. عرض المتحدثون ممرات التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الطريق البحري مرسيليا- حيفا- الهند الذي تم إنشاءه بموجب الاتفاقية الموقعة في سبتمبر ٢٠٢٣ لتقريب الشرق الأوسط والهند وأوروبا، والذي يطمح بضم مدن الموانئ الرئيسية الأخرى في البحر الأبيض المتوسط لاثراء هذا الطريق. وفي هذا الهدف، يخضع ميناء مرسيليا لتغييرات كبيرة ليصبح محورًا في شبكة النقل على هذا الممر لتعزيز التجارة وتطويرها على طول هذا الطريق.

حول موضوع ـ **السعي للامتياز في مجال الأغذية الزراعية** وبناء شراكات مستدامة في هذا المجال ـ، ركزت المناقشات على ضرورة التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات العالمية، لاسيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة. وأفاد المتحدثون بأن فرنسا، التي تحظى بخبرة ودراية فنية معترف بها في هذا القطاع، قادرة على تقديم الحلول الأكثر تطورًا وملائمة لتحسين الأمن الغذائي، لاسيما في المناطق التي تعاني من شحّ شديد في المياه.

فيما يتعلق **بالتعاون بين فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي** في مجال ـ الرعاية الصحية ـ ، قال السيد ياسين حدجيات، من قسم الابتكار في علوم الصحة والصحة الرقمية في دبي، إن تعزيز التعاون يعني ضرورة تعزيز الشراكات، بينما شدد السيد كريستوف بانسيل، الرئيس التنفيذي لشركة تيسيوم، على ضرورة بناء اقتصاد قائم على الشراكة لتعزيز التجارة

شيماء صالح الحسيني، المديرة العامة للرياضة في السعودية، تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في هذا المجال، وأشارت أن الترفيه والرياضة، اللذين يُسهمان في رفاهية الجميع، لم يعودا هدفًا يُسعى إلى تحقيقه، بل واقعًا يوميًا حيث تحتل اليوم المملكة العربية السعودية مكانة رائدة في مجال الترفيه والتسلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مدفوعةً باستثمارات طموحة ومبادرات استراتيجية في إطار رؤية ٢٠٣٠.

في اليوم الثاني من هذا الاجتماع افتتح **السيد إريك لومبارد، وزير الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعية والرقمية**، المناقشات بكلمة موجزة أشاد فيها بالنجاح الباهر لهذا اللقاء، الذي يجمع قادةً اقتصاديين وسياسيين من فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي، ويمهد الطريق لتعزيز العلاقات الاقتصادية. وقال: في هذا السياق الذي يسوده التوتر والشكوك المستمرة، علينا تعزيز الروابط بين دولنا التي تبقى شركاءً مستقرين ومتينين ومتكاملين. وتناول السيد إريك لومبارد ركائز التعاون بين فرنسا ودول المنطقة، مشيراً أن تحديات تغير المناخ تدفع جميع الشركاء إلى العمل معاً لتعزيز الطاقة المتجددة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتطوير تقنيات مبتكرة. وأشار أيضًا أن دول الخليج أطلقت مبادراتٍ للتحرر من الاعتماد على النفط وقامت بتطوير قطاعاتٍ المستقبل التي تشمل الذكاء الاصطناعي، والتقنيات المتطورة في مجالات الصحة، والزراعة المستدامة، والنقل، والطاقة النظيفة، واقتصاد المعرفة. وأشار ان فرنسا، بخبرتها في هذه المجالات، مستعدةٌ لدعم هذا النهج ودعمه. وأخيرًا، وبعيدًا عن الجوانب الاقتصادية، أكد السيد لومبارد التزام فرنسا والدول العربية بالعمل من اجل السلام والاستقرار العالميين. وقال: نعمل معًا لتعزيز الحوار والمساهمة في البحث عن حلولٍ للأزمة الإقليمية الراهنة.

ثلاث ورشات عمل عقبت كلمة وزير الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعية والرقمية تم خلالها مناقشة العديد من المواضيع. وركزت **ورشة العمل الأولى على استراتيجيات الأعمال الناجحة في فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي.** وتحدث السيد فرانك لاتينر، الشريك الإداري لشركة مومنتوم ، في هذا الاطار وقالت ان هناك العديد من الاستراتيجيات التي يجب اتباعها: الشراكة مع الشركات المحلية، أو إنشاء كيان خاص، أو إرسال مندوب مبيعات. من جانبه، أكد السيد سعيد السعدي، الرئيس التنفيذي لشركة Access KSA، على أهمية السوق السعودية، التي لا تزال مستقرة على الرغم من الاضطرابات في المنطقة وأشار أن جميع دول المنطقة تعمل على مواءمة قوانينها لجذب المستثمرين وأن مناخ الأعمال في هذه المنطقة ممتاز. أما السيد دينيس لوفير، من شركة Bpifrance Export فقد أشار أن Bpifrance تضمن الصادرات لدعم التجارة بين فرنسا ودول المنطقة وأن تأمينها يغطي جميع الأنشطة. وأخيرًا، سلط السيد خليفة الياقوت، الشريك الإداري لشركة ياقوت، الضوء على الفرص المتاحة للشركات الفرنسية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي وأشار أن هذه المنطقة هي أيضًا بوابة إلى إفريقيا ودول آسيا.

ورشة العمل الثانية، التي تناولت موضوع الصناعات الفاخرة في الخليج وتجربة الشركات الفرنسية، طرحت أمثلةً ملموسةً عن هذا الموضوع. فشرحت السيدة جيوفانينا عطية، المؤسِّسة المشاركة لمجموعة ميزون بيراميد، كيفية التأسيس والنجاح في سوق دول مجلس التعاون الخليجي. بينما ناقش السيد غايل إستوبلييه، الشريك الإداري لشركة أونيكس غلوبال بارتنر، سوق الصناعات الفاخرة الذي يُدرّ إيرادات سنوية تتراوح بين ٧ و١٠ مليارات دولار. واعتبر أن الصناعات الفاخرة أصبحت هويةً وأن الاستثمارات في هذا المجال تُعدّ استراتيجيات. وقال بان الصناعات الفاخرة هي ناقلٌ وليست منتجًا. وضرب مثالاً بمتحف اللوفر في أبو ظبي، الذي أصبح أداةً للتأثير. وهذا الامرٌ لم يجد رئيس مجلس إدارة مجموعة شلهوب، جيفري بونتيل، صعوبةً في تأكيده وتوضيحه من خلال مراجعه.

جمعت **ورشة العمل الختامية** التي تم تنظيمها **حول موضوع - التعليم كعامل للتغيير**، كلاً من السيد عمر كنيو من جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنيات، والسيد كريم الصغير من جامعة عجمان، والسيد يان فان دير لي من المعهد الدولي للطاقة النووية، والسيد سيدومير نستوروفيتش من كلية إدارة الأعمال الباريسية - (ESSEC) - وأظهرت الطروحات والأفكار القيّمة التي انبثقت من المناقشات أثر التعليم على المجتمع، وأهمية التعاون للاستفادة من تجارب الآخرين. كما أكد المتحدثون على ضرورة مواءمة التدريب والتعليم مع احتياجات القطاع الصناعي وسلطوا الضوء على الحاجة الماسة للمهندسين والفنيين.

اختتمت **السيدة كلير تشيريميتينسكي، نائبة المدير العام للخزانة، والسيد لودوفيك بوي، مدير الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة أوروبا والشؤون الخارجية**، الاجتماع. وقدمت السيدة تشيريميتينسكي ملخصًا موجزًا لهذا اللقاء، الذي حقق نجاحًا كبيراً بمشاركة أكثر من ١٠٠٠ شخص، تم خلاله تنظيم ١٤٠٠ اجتماع B-2-B ، ومناقشات وورشات عمل حول مواضيع مهمة. وقالت: السيدة كلير

تشيريميتينسكي نتشارك نفس الرؤى المستقبلية مع سلطات دول مجلس التعاون الخليجي. وأشارت الى وجود ٥٠ مشروعًا استثماريًا من دول مجلس التعاون الخليجي على الأراضي الفرنسية تساهم في خلق العديد من فرص العمل. وختمت كلمتها يالاشارة بأن تنويع الاقتصادات داخل دول مجلس التعاون الخليجي يوفر فرصًا عديدة للشركات الفرنسية.

ثم اختتم **السيد لودوفيك بوي** أعمال هذا الاجتماع، مسلطًا الضوء على روابط الصداقة والشراكات المتعددة بين فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي ظل الاضطرابات والشكوك التي تهز العالم، أكد السيد بوي أن فرنسا تعمل على تهدئة التوترات أينما كانت : في غزة، وإيران وإسرائيل، وأوكرانيا - وكذلك تسعى لتخفيف الحرب التجارية مع تصاعد الحمائية، مؤكدًا أن الحوار ضروري ومهم. وأشار بان منطقة الخليج أصبحت مركزًا رئيسيًا للنمو والازدهار وتتطلع نحو المستقبل، وقال بان فرنسا ترغب في دعم هذا التوجه.

واستذكر السيد لودوفيك بوي استثمارات دول الخليج في فرنسا البالغة ٢٣ مليار يورو، مشيراً أن فرنسا هي أيضاً من أبرز المستثمرين الأجانب في المنطقة. كما أشار بان فرنسا من خلال - برنامج فرنسا ٢٠٣٠ - استقطبت استثمارات تجاوزت ١٠٠ مليار يورو، وان منتدى - اختر فرنسا - الاخير حقق نجاحًا باهرًا. حدثان يؤكدان على مكانة فرنسا الرائدة في أوروبا وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي. وقال بان فرنسا تمتلك الخبرات والمهارات، ويمكنها أن تُحدث فرقًا في مواجهة المنافسين. وختم كلامه بالاشارة أن هذا المنتدى هو بمثابة مختبر للأفكار يجب توسيعه من خلال العمل الميداني لبناء الشراكات. وقال مخاطبًا الشركات الفرنسية وشركائها العرب وممثلي دول الخليج : كونوا على ثقة، فالنجاح دائمًا في نهاية الطريق.

حقوق الصور : *VNA/Clandoeil.fr* ©

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

الذكاء الاصطناعي في العالم العربي

لقد بات تأثير الذكاء الاصطناعي على مجتمعاتنا كبيراً بالفعل، فهذه التقنية الجديدة تتطور بسرعة مذهلة وأخذت تدخل في مختلف المجالات الاقتصادية والقطاعات الحيوية والممارسات المجتمعية، وتشير التوقعات إلى نموها الهائل في السنوات المقبلة وإلى اعتمادها في مختلف المجالات، لكنه على الرغم من فوائدها المجتمعية العديدة، علينا الاحتراس من المخاطر التي قد نواجهها بالفعل بسبب استخدامها الواسع المتسارع والمتزايد.

وفي تقرير صدر مؤخرا، تستكشف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا (الإسكوا) آفاق هذه التكنولوجيا، وكيفية دمجها، وتأثيرها على التنمية والحوكمة والنمو الاقتصادي في الدول العربية بحلول عام ٢٠٤٠. وقدم هذا التقرير نظرة عامة ويقترح القرارات والإجراءات التي يتعين اتخاذها اليوم للتحضير للمستقبل لضمان نجاحها في العالم العربي.

يبدأ التقرير بتسليط الضوء على التطوّر السريع للذكاء الاصطناعي عالميًا مشيراً إلى تبنيه من أكثر من ١٠٠ مليون مستخدم بعد شهرين فقط من إطلاق **ChatGPT** و **OpenAI** في نوفمبر ٢٠٢٢. وفيما يتعلق بالاستثمار في هذه التكنولوجيا، فقد تم تأسيس أكثر من ٥٠٠ شركة ناشئة تعمل في الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة خلال نفس العام، وجذبت هذه التكنولوجيا استثمارات بقيمة ٤٧ مليار دولار. واليوم، يوجد ما يقدر بنحو ٧٠,٠٠٠ شركة ناشئة تعمل في مجال الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم، منها أكثر من ٢٠٠ شركة ناشئة مملوكة للقطاع الخاص تزيد قيمتها عن مليار دولار. ويمثل الذكاء الاصطناعي التوليدي ما يقارب من ٥٠ المئة من إجمالي تمويل الذكاء الاصطناعي، وتقدر قيمته الاقتصادية بنحو ٢٠ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠، يمكنه ان يساهم بنسبة ٣,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتشير تقديرات أخرى أن القيمة الاقتصادية السنوية للذكاء الاصطناعي ستبلغ ٢٣ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٤٠،معظمها من برامج وخدمات الذكاء الاصطناعي وحدها. كما تشير الدراسات انه بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، تبنت ٣٥ بالمئة من الشركات تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملياتها، وكانت ٤٢٪ منها تفكر جدياً في الاعتماد عليها في المستقبل القريب. كما تشير الاستطلاعات أن أكثر من ٥٠٪ من الشركات الكبيرة التي تضم أكثر من ٥٠٠٠ موظف تستخدم اليوم الذكاء الاصطناعي، وان أكثر من ٩٠٪ من المؤسسات الحكومية التي شملها الاستطلاع حول العالم تستخدم الذكاء الاصطناعي بالفعل أو تفكر في استخدامه.

تشمل استخدامات الذكاء الاصطناعي التي تُطوّرها هذه الشركات إحداث ثورة في الرعاية الصحية، وتوفير خدمات عالية الجودة، وطرق جديدة ومبتكرة لعلاج الأمراض والوقاية منها، وتحسين استهلاك الطاقة، ودمج مصادر الطاقة المتجددة في شبكات الكهرباء. على المستوى الحكومي، حددت الأمم المتحدة أكثر من ٤٠٠ مشروع ذكاء اصطناعي حول العالم لدعم أهداف التنمية المستدامة. وهكذا يمكن القول بان الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تُستغل، بل أصبح قوةً حقيقية لا يستهان بها من الضرور التعامل معها وإدخالها والاعتماد عليها في كافة القطاعات.

فيما يتعلق بالتوظيف، فعلى الرغم أن الذكاء الاصطناعي يُحتمل أن يؤدي إلى إلغاء نحو ٨٣ مليون وظيفة حول العالم، وفقًا لتقرير الإسكوا، فمن المتوقع أيضًا أن يساهم في خلق ٦٩ مليون وظيفة عمل جديدة مما سيُحدث تغييرًا جذريًا في سوق العمل، حيث ستُمثل ندرة المهارات العائق الرئيسي أمام التحول الرقمي للشركات. واستجابةً لذلك، يُخطط ٨٥٪ من أصحاب العمل للاستثمار في التعليم المستمر، ويعتزم ٧٠٪ منهم توظيف كفاءات تتمتع بمهارات تتلاءم مع تحديات المستقبل.

وفي مواجهة التطوّر السريع لهذه التقنية، لم تبقَ دول المنطقة العربية مكتوفة الأيدي، بل بنت قدراتها في هذا المجال مبكرًا، بوتيرة تفوق سرعة تبنيها للهواتف المحمولة والإنترنت. ففي الدول العربية، يُعتبر الذكاء الاصطناعي محركًا للابتكار وللتنمية المستدامة، وترفض بعض الدول أن تقف متفرجةً على هذا السباق العالمي نحو الذكاء الاصطناعي وتسعى جاهدة لأن تكون من بين أبرز المشاركين فيه.

وهكذا أنشأت **الإمارات العربية المتحدة**، الدولة الرائدة كعادتها في كافة المجالات، وزارةً متخصصةً بالذكاء الاصطناعي في عام ٢٠١٧. وبفضل البنى التحتية الضخمة كمشروع ـ ستارغيت ـ، وشراكاتها مع عمالقة هذه التكنولوجيا العالميين، ودبلوماسيتها الإستراتيجية النشطة في هذا المجال، رسخت الإمارات العربية المتحدة مكانتها كمركز ثقل عالمي جديد في هذا المجال، وتسعى إلى دمج الذكاء الاصطناعي في جميع جوانب الحياة الوطنية: التعليم، والصحة، والدفاع، والحوكمة.

في **المملكة العربية السعودية**، يُعد الذكاء الاصطناعي في جوهر إستراتيجية التنمية التي تبنتها المملكة ودخلت السباق في مجال الذكاء الاصطناعي في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولفت إليها الأنظار حين منحت الجنسية للروبوت صوفيا. وفي عام ٢٠٢٠، وضعت

الرياض أسس إستراتيجيتها في هذا المجال من خلال السعي إلى اعتماد مختلف الروافع الاقتصادية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وإنشاء مراكز مخصصة لها لجذب الاستثمارات والموارد البشرية. وفي هذا السياق، أعلن صندوق الاستثمارات العامة مؤخرًا عن إطلاق مشروع - هيومن -، الذي ستشمل خدماته مراكز بيانات من الجيل التالي، وبنية تحتية للذكاء الاصطناعي، وحلولاً سحابية، بالإضافة إلى نماذج وحلول متطورة للذكاء الاصطناعي. علاوة على ذلك، أعلنت بعض مؤسسات الاستثمار الخاصة عن تخصيص أكثر من ٥ مليارات دولار لبناء مراكز بيانات مخصصة للذكاء الاصطناعي في مدينة نيوم العملاقة المستقبلية. وتجدر الإشارة بأن الذكاء الاصطناعي من أولويات خطة الإصلاح الطموحة رؤية ٢٠٣٠، التي خصصت استثمارات بقيمة تزيد عن ٤٠ مليار دولار لهذه التكنواوجيا. وتستغل المملكة العربية السعودية موسم الحج لتجربة تطبيقات عملية للذكاء الاصطناعي، من خلال مجموعة متكاملة من الأدوات لإدارة تدفق الحجاج، بما في ذلك بطاقة - نُسُك - التي تحتوي على جميع أنواع المعلومات الشخصية التي يجب على كل حاج حملها معه دائمًا.

بالنسبة **لمصر**، إحدى الدول العربية الرائدة، تعمل اكبر الدول العربية لكي تصبح مركزًا رئيسيًا للذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠. وتلتزم الدولة بتسخير الذكاء الاصطناعي لدفع النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي وتحسين جودة الحياة. ومن الأهداف الرئيسية لخطة مصر للذكاء الاصطناعي زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ورفعه الى نسبة ٧,٧٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

في **المغرب**، يعكس انعقاد المؤتمر الوطني الأول للذكاء الاصطناعي في يوليو الماضي رغبة البلاد في جعل هذه التقنية محورًا لمختلف السياسات العامة للتطور والتقدم ووسيلة لتنفيذ استراتيجية وطنية فعّالة وأخلاقية، تخدم التنمية البشرية الشاملة والمستدامة. وتجدر الإشارة أن استراتيجية - المغرب الرقمي ٢٠٣٠ -، التي اعتمدتها المملكة عام ٢٠٠٥ وتم دفعها وتسريعها عام ٢٠٢٤، تهدف إلى وضع البلاد على مسار التحديث الرقمي، وإطلاق ديناميكية جديدة لتعزيز فرص العمل ودعم المواهب الناشئة في هذا المجال من خلال تدريب ١٠٠ ألف شاب وشابة، وتوفير ٢٤٠ ألف فرصة عمل بحلول عام ٢٠٣٠.

من الناحية الاقتصادية، يُمكن أن يُؤثر الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر على النمو في الدول العربية، ليس فقط من خلال زيادة الإنتاجية وتطوير العديد من قطاعات النشاط، بل أيضًا من خلال تأثيره المباشر على سوق العمل ورأس المال. وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يصل سوق الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، الذي بلغت قيمته ٥٥٥ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٢، إلى ٣,٤٣٧ مليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠. كما من المتوقع أن يُساهم الذكاء الاصطناعي بقيمة ٩٦ مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بحلول عام ٢٠٣٠، و٥ مليارات دولار أمريكي في اقتصاد قطر، وأن يُوفر في الامارة ١٣ ألف وظيفة جديدة بحلول عام ٢٠٣٠.

استراتيجية تطوير ودمج الذكاء الاصطناعي في الدول العربية؟

يمكن تقسيم استراتيجيات تطوير الذكاء الاصطناعي في الدول العربية إلى عدة نماذج.

يقترح النموذج الأول الاستثمار في البنية التحتية للبحث والتطوير، ومراكز بيانات تُدار ويتم السيطرة عليها محليًا، مع كوادر محلية ماهرة ومدراء محليين. أما النموذج الثاني، فيعتمد على التطوير المحلي لبعض عناصر البنية التحتية التكنولوجية، مع إقامة اتفاقيات تعاون مع شركاء دوليين لتكييف الذكاء الاصطناعي مع أهدافهم. وأخيرًا، يمكن للنموذج الثالث أن يعتمد على استخدام برمجيات وخوارزميات مفتوحة المصدر لتكييف ابتكارات الذكاء الاصطناعي العالمية مع أولويات البلدان. يتيح المصدر المفتوح التعاون الفوري مع مجتمع مطورين عالمي يضم ملايين الأعضاء. علاوة على ذلك، من المستحسن إشراك خبراء من الجاليات العربية للتعاون مع الهيئات والمنظمات في بلدانهم الأصلية لدعم فعّال في تكييف ابتكارات الذكاء الاصطناعي مع الأولويات المحلية.

إمكانات الذكاء الاصطناعي

لقد أصبحت إمكانات الذكاء الاصطناعي في تحفيز الابتكار والتنمية المستدامة في جميع قطاعات حياتنا اليومية حقيقة واقعة. فهو يفتح آفاقًا واسعة للتطبيق في جميع المجالات: الصحة، والتعليم، والصناعة، والزراعة، والطاقة، والخدمات العامة، والحفاظ على التراث الثقافي، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، لا بد من توافر ستة ركائز أساسية مترابطة اولها الأمن والسلامة، والعدالة والإنصاف، والابتكار والإبداع، والازدهار والتنمية المتوازنة، والتنوع والديناميكية، بالإضافة إلى التجديد الثقافي والحضاري. وتتطلب هذه الرؤية أيضًا مبادرات طموحة، بما في ذلك

الانتقال إلى التعليم القائم على الذكاء الاصطناعي ومتابعة التعلم مدى الحياة، وإنشاء آليات المساعدات الطارئة للدول المتضررة من النزاعات، فضلاً عن اعتماد نهج إقليمي موحد لإدارة بعض الموارد، وخاصة المياه والغذاء.

يستكشف تقرير الإسكوا، والبحوث التي تدعمه، إمكانات النهج الإقليمية للذكاء الاصطناعي بهدف مساعدة القادة والمسئولين في المنطقة العربية وتوضيح لهم الآثار الإيجابية وعرض الآثار السلبية لهذا التوجه التكنولوجي الهائل على دول المنطقة. إن تزويد القادة ببيانات معمقة وحديثة حول الإمكانات المستقبلية لهذا التوجه في الوقت الذي لا تزال فيه هذه التكنولوجيا تكتسب زخمًا، من شأنه أن يساعد في ضمان جاهزية كافية، بل مثالية، لدول المنطقة وسكانها على استيعابها والتأقلم معها وإدخالها في برامج التنمية وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

ومن بين العناصر العديدة التي تشكل هذا الإعداد الضروري والتهيأة إنشاء قوة عاملة مدربة ومؤهلة بشكل صحيح وماهرة، لأن العمل في مجال الذكاء الاصطناعي يتطلب مهارات جديدة وقدرات محددة، مثل تطوير الخوارزميات، واستخدام التعلم الآلي لأتمام المهام. ونظرًا لتسارع وتيرة تطور الذكاء الاصطناعي، وتوقع ازدياده، لا بد من بناء القدرات في مجال تطوير المهارات بحيث يكون متواصلاً ومستمرًا مدى الحياة.

على مستوى السياسات الاجتماعية، يقترح التقرير تعزيز قدرات الذكاء الاصطناعي في جمع البيانات وتحليلها لتعزيز دور المواطنين في عمليات صنع القرار، سواءً في مسائل الحوكمة المجتمعية اليومية أو في الحالات التي تحتاج فيها الحكومات أو الجهات الأخرى إلى مساهمة عاجلة من المواطنين لضمان الاستجابة وتحقيق نتائج منصفة ومحددة. ولتحقيق هذه الغاية، تقترح الاسكوا باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تطبيقات الاستماع الاجتماعي (وخاصةً على وسائل التواصل الاجتماعي)، لتحسين مشاركة المواطنين والحكومة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم جهود الإغاثة في التدخلات الإنسانية.

على المستوى التقني، يُشدد التقرير على تطبيق آليات مُهيكلة لمواءمة مبادرات ابتكار الذكاء الاصطناعي مع الأهداف الوطنية المُحددة، وأدوات لقياس نتائجها على المدى الطويل لمساعدة قادة القطاع العام على تسخير كامل إمكانات الذكاء الاصطناعي لتحسين رفاه المجتمع. ولتحقيق هذه الغاية، يُوصي التقرير بتصميم واعتماد أدوات تُجسّد الروابط بين استراتيجيات الذكاء الاصطناعي والرؤى الوطنية وخطط التنمية طويلة المدى.

وفي هذا الصدد، ومن أجل الحفاظ على الهوية الثقافية للمنطقة، يوصي التقرير بمعالجة نقص البيانات والمحتوى الرقمي المتاح باللغة العربية، والذي قد يهدد مكانة المنطقة في الاقتصاد الرقمي العالمي وقد يعيق الجهود المبذولة للحفاظ على الثقافات العربية وتعزيزها. ولتحقيق هذه الغاية، توصي الإسكوا بتطوير محتوى رقمي باللغة العربية لنماذج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتشجع إنتاج وحفظ منتجات الوسائط المتعددة العربية، وربط منصات المعرفة الرقمية والأرشيفات العربية وفتحها، ودعم إنتاج مجموعات البيانات المحلية. ويُذكّر التقرير بأهمية الحفاظ على اللهجات العربية التي تعكس الثراء الثقافي للمنطقة، ويكشف ايضاً أن نماذج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعكس كامل نطاق اللهجات العربية ستُتيح فرصًا اقتصادية بمليارات الدولارات في جميع أنحاء المنطقة وستفتح الاقتصاد الرقمي لملايين من سكان المنطقة العربية المهمشين حاليًا، والذين يُمثل الكثير منهم الجيل القادم من القوى العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي والقطاع الرقمي في المنطقة.

وأخيرا، يدعو التقرير إلى تطوير واعتماد إطار عمل موحد لحوكمة الذكاء الاصطناعي في المنطقة يأخذ بالاعتبار معالجة القضايا المتعلقة بحماية السرية الشخصية والأمن والأخلاق، فضلا عن تنويع شراكات الذكاء الاصطناعي، وخاصة مع دول الجنوب، وإنشاء برنامج مهارات مهنية على مستوى المنطقة يستفيد من أدوات الذكاء الاصطناعي، وتحفيز تبادل البيانات في المنطقة على منصات مفتوحة المصدر لتشجيع الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي لتعزيز أهداف التنمية.

فرص كبيرة واعدة إلى جانب العديد من التحديات

مع تكاثر الفوائد المجتمعية الهائلة التي يُعززها الذكاء الاصطناعي، تكثر ايضاً التحديات والمخاطر بل إنها تتسارع وتتزايد مع تطور هذه التقنية، ومن بين هذه المخاطر، يُسلط التقرير الضوء على نتائج قد تُصب في مصلحة فئات معينة بناءً على قواعد البيانات التي دُرّب عليها الذكاء الاصطناعي. كما هناك أيضاً تحديات تتعلق بالاستخدام المتعمد للذكاء الاصطناعي لأغراض إجرامية أو خبيثة أخرى مخالفة للقانون، أو تلك المتعلقة بالتزييف العميق، أو إدخال بيانات مُزوَّرة بهدف تضليل نماذج الذكاء الاصطناعي. علاوة على ذلك، يُعرب بعض مطوري نماذج الذكاء الاصطناعي، التي تُهيمن حاليًا على السوق، عن مخاوفهم بشأن مستقبل التدخل البشري في الذكاء الاصطناعي، متسائلين عما إذا كان الذكاء الاصطناعي يُمكن أن يُصبح ذكاءً اصطناعيًا عامًا، قادرًا على مُضاهاة الأداء البشري أو حتى تجاوزه؟ بل وربما يتطور إلى شكل من أشكال الشعور الذي قد يفلت من سيطرة الإنسان.

لحسن الحظ، لم نصل إلى هذه المرحلة بعد.

أخبار اقتصادية متنوعة - أخبار اقتصادية متنوعة - أخبار اقتصادية متنوعة - أخبار اقتصادية متنوعة

السعودية

تراجعت أرباح أرامكو السعودية للربع العاشر على التوالي. أعلنت أرامكو، أكبر مُصدّر للنفط في العالم، عن انخفاض أرباح الربع الثاني بنسبة ٢٢٪ للربع العاشر على التوالي. وانخفضت إيرادات الفترة بنسبة ١١٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٣٧٨,٨ مليار ريال، مقارنة بـ ٤٢٥,٧ مليار ريال في الفترة نفسها من العام الماضي، وذلك نتيجةً لانخفاض أسعار النفط الخام وانخفاض أسعار المنتجات المكررة والكيماويات، وفقًا للشركة السعودية العملاقة. ومع ذلك، لا تزال الشركة متفائلة، وتتوقع أن يرتفع الطلب على النفط في النصف الثاني من عام ٢٠٢٥ بأكثر من مليوني برميل يوميًا مقارنةً بالنصف الأول.

ارتفعت الأسهم السعودية بعد تخفيف قواعد التملك الأجنبي. ارتفعت أسهم الشركات العقارية السعودية بعد إقرار قانون جديد يسمح بالتملك الأجنبي في مناطق محددة، بما في ذلك الرياض وجدة، اعتبارًا من يناير ٢٠٢٦. وبلغ مؤشر التداول العقاري أعلى مستوى له منذ مايو، وارتفعت أسهم شركة العقارات السعودية (+٧,٧٪) وشركة ريتال للتطوير العمراني (+٦,٦٪). ومن المتوقع أن يُفيد هذا الإجراء، الذي لاقى ترحيبًا من المشاركين في السوق، قطاع العقارات بأكمله من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي ونموه.

حطم مطار جدة الرقم القياسي باستقباله ٢٥,٥ مليون مسافر في النصف الأول من عام ٢٠٢٥. استقبل مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة ٢٥,٥ مليون مسافر في النصف الأول من عام ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٦,٨٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، وفقًا لوكالة الأنباء السعودية. وتجاوز عدد الرحلات ١٥٠ ألف رحلة (بزيادة قدرها ٦,٣٪)، بينما تم التعامل مع ٢٩,٤ مليون حقيبة أمتعة، بزيادة قدرها ١١,٩٪ على أساس سنوي. ويتماشى هذا الزخم المستمر مع الأهداف الإستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠ حيث تهدف المملكة بحلول نهاية العقد إلى خدمة ٢٥٠ وجهة (مقارنة بـ ١٧٢ وجهة حاليًا)، والوصول إلى ٣٣٠ مليون مسافر سنويًا (١٢٨ مليون مسافر في عام ٢٠٢٤)، ومناولة ٤,٥ مليون طن من الشحن الجوي (١,٢ مليون طن في عام ٢٠٢٤.

الإمارات العربية المتحدة

تصنيف سيادي قوي. منحت وكالات التصنيف الائتماني، ستاندرد آند بورز غلوبال وموديز وفيتش، الإمارات العربية المتحدة تصنيفًا سياديًا قويًا عند AA لستاندرد آند بورز غلوبال و Aa2 لموديز، بينما أكدت فيتش أيضًا تصنيف -AA وتعكس هذه التصنيفات ثقة دولية قوية باقتصاد الإمارات ومتانة سياساتها المالية. على الرغم من السياق السياسي الإقليمي المتوتر، وتتمتع الإمارات بمزايا مهمة مثل مستوى منخفض للدين العام، ومستوى جيّد للأصول المالية السيادية، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

بحسب تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٥ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، **احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة العاشرة عام ٢٠٢٤ من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي** المباشر الواردة التي وصلت إلى مستوى قياسي بلغ ٤٥,٦ مليار دولار، بزيادة قدرها +٤٨٪ على أساس سنوي، أو ٣٧٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في المنطقة.

استقبلت دبي ٨,٦٨ مليون زائر دولي بين يناير ومايو ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٧٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤. وجاء معظم الزوار الدوليين من أوروبا الغربية (٢٢٪)، وروسيا/أوروبا الشرقية (١٦٪)، ودول مجلس التعاون الخليجي (١٥٪). وبلغ متوسط معدل إشغال الفنادق ٨٣٪، مع توفر ١٥٣,٣٥٦ غرفة، وبلغ معدل سعر الغرفة ٥١٣ درهمًا إماراتيًا (١٤٠ دولارًا أمريكيًا)، بزيادة قدرها ٧٪.

من المتوقع أن ينمو قطاع التجزئة في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٥,٤ بالمئة سنويًا حتى عام ٢٠٢٨، مدفوعًا بتحويل مراكز التسوق إلى مراكز نمط حياة، ودمج التكنولوجيا والترفيه. ٧١٪ من المستهلكين يستخدمون بالفعل التطبيقات الرقمية في رحلات التسوق الخاصة بهم، ويعتقد ٤٣٪ منهم بأن التكنولوجيا تعزز تجربتهم داخل المتاجر.

عمان

تطبيق أول ضريبة دخل شخصية في دول مجلس التعاون الخليجي اعتبارًا من عام ٢٠٢٨. أعلنت سلطنة عُمان عن بدء اتباع ضريبة الدخل الشخصية اعتبارًا من الاول من يناير ٢٠٢٨، في سابقة تاريخية في منطقة الخليج. يُعد هذا الإصلاح جزءًا من استراتيجية رؤية ٢٠٤٠ لتنويع المصادر المالية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل. ستُطبق ضريبة الدخل الشخصية فقط على المقيمين الخاضعين للضريبة (الذين يقيمون أكثر من ١٨٣ يومًا في السنة) والذين يتجاوز صافي دخلهم السنوي ١٠٩,٠٠٠ دولار أمريكي. حُددت النسبة عند ٥٪، وتُطبق فقط على الجزء الذي يتجاوز هذا الحد ويغطي نطاق الضريبة مجموعة واسعة من مصادر الدخل: الرواتب، والرسوم، والإيجارات، وأرباح الأسهم، وأرباح رأس المال، والمعاشات التقاعدية، وأرباح رأس المال، والتبرعات، والجوائز. وسيتم احتساب الدخل من داخل السلطنة فقط. تشمل الخصومات المصرح بها نفقات التعليم والصحة، والزكاة والتبرعات الخيرية، وفوائد قروض العقارات (مسكن رئيسي)، ودخل الميراث أو بيع

العقارات تحت شروط. عمليًا، لن يتأثر سوى جزء صغير من السكان حوالي ١٪ بهذا الإصلاح الذي يهدف إلى تقليل الاعتماد على الهيدروكربونات، التي لا تزال تمثل أكثر من ٧٠٪ من الإيرادات العامة. وبذلك تصبح عُمان أول دولة خليجية تتبنى نظامًا ضريبيًا شخصيًا كهذا. حتى الآن لم تعلن أي دولة خليجية أخرى عن إصلاح مماثل، ولكن هذه المبادرة قد تكون بمثابة اختبار إقليمي، في سياق تزايد الضغط على المالية العامة وصعوبة تخفيف اعتمادها على عائدات النفط. وللتذكير، توجد بين فرنسا وسلطنة عمان معاهدة لتجنب الازدواج الضريبي يعود تاريخها إلى عام ١٩٨٩ وتم تحديثها في عام ٢٠١٢.

البحرين

بلغ العجز التجاري للبحرين ٢,٥ مليار دولار أمريكي في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري وفقًا للبيانات التي نشرتها وكالة الأنباء المركزية البحرينية حيث بلغت الواردات خلال هذه الفترة ٦,٩ مليار دولار أمريكي مقارنة بـ ٤,٤ مليار دولار أمريكي للصادرات، بما في ذلك إعادة التصدير بقيمة ١٥٩ مليون دولار أمريكي. وجاءت الصين الدولة الموردة الرئيسية للملكة حيث بلغت واردات البحرين من الصين ١,٣ مليار دولار أمريكي، تليها البرازيل (٨٦٠ مليون دولار أمريكي) والإمارات العربية المتحدة (٧٩٧ مليون دولار أمريكي). وتصدرت الواردات المركبات الآلية وخام الحديد وقطع غيار السيارات. أما بالنسبة للصادرات البحرينية، فلا تزال المملكة العربية السعودية هي السوق الرئيسية بقيمة (٩٧٨ مليون دولار أمريكي)، تليها الإمارات العربية المتحدة (٤٦٦ مليون دولار أمريكي) والولايات المتحدة (٣٤٩ مليون دولار أمريكي). وتتكون الصادرات البحرينية بشكل رئيسي من سبائك الألومنيوم والمنتجات القائمة على الميتانول.

الكويت

تسعى شركة نفط الكويت إلى تحويل إنتاجها إلى طاقة صديقة للبيئة. وتُجري الشركة حاليًا دراسة شاملة حول الاقتصاد الأخضر، في إطار جهودها للانتقال من الطاقة النظيفة ودعم الهدف الوطني المتمثل في تحقيق انبعاثات كربونية صافية صفرية بحلول عام ٢٠٥٠. تُركز الدراسات على ثلاثة مجالات رئيسية: إنتاج الهيدروجين الأخضر من الطاقة المتجددة، وتوسيع مراكز احتجاز الكربون، وتخزين ثاني أكسيد الكربون تحت الأرض. وأكد مسؤول في شركة نفط الكويت على الجهود المستمرة لتوسيع نطاق دمج الطاقة المتجددة في عمليات المجموعة، مستشهداً بمشروع سدرة ٥٠٠ للطاقة الشمسية الذي تم تحقيقه عام ٢٠١٧، وهو أحد مشاريع الطاقة النظيفة الرائدة في المنطقة. تضع هذه الجهود شركة نفط الكويت في طليعة جهود التحول في مجال الطاقة في البلاد التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين إنتاج النفط التقليدي والاستدامة والمسؤولية البيئية.

المغرب

التوقعات الاقتصادية للمغرب لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦. في مذكرة نُشرت في يوليو الماضي، أشارت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب أنه من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، نتيجةً للآثار المُجتمعة لتصاعد التوترات التجارية، وتشديد السياسات الحمائية، واستمرار حالة عدم اليقين. كما تشير المذكرة أنه من المتوقع أن تنخفض أسعار السلع الأساسية، وخاصةً أسعار الطاقة، نتيجةً لضعف الطلب العالمي وفائض العرض. وأخيرًا، من المتوقع أن يُؤثر اضطراب التجارة الدولية واستمرار حالة عدم اليقين على حركة نمو تجارة السلع والخدمات. في ظل هذه الظروف، تتوقع المندوبية السامية للتخطيط زيادة في حجم الصادرات المغربية من السلع بنسبة ٥,٨٪ في عام ٢٠٢٥ و٦,٣٪ في عام ٢٠٢٦. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تنمو واردات السلع بنسبة ٧,٦٪ في عام ٢٠٢٥ ثم تصل إلى حوالي ٦,٤٪ في عام ٢٠٢٦. ومن المتوقع أن يتفاقم العجز التجاري، ليرتفع من ١٩,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤ إلى ١٩,٨٪ في عام ٢٠٢٥، و٢٠,١٪ في عام ٢٠٢٦. فيما يتعلق بالدين، تشير المندوبية السامية للتخطيط إلى أن الاتجاه النزولي لعجز الموازنة، مقترنًا بالنمو الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في إجمالي الدين. وبالتالي، من المتوقع أن يستقر دين الخزانة عند حوالي ٦٧,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥، قبل أن ينخفض إلى ما يقارب ٦٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٦. ومن المتوقع أن يهبط الدين المحلي من ٥٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤ إلى ٤٩,٢٪ في عام ٢٠٢٥ و٤٧,٨٪ في عام ٢٠٢٦، بينما من المتوقع أن يرتفع الدين الخارجي للخزانة من ١٧,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ على التوالي.

تونس

وفقًا للبيانات التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء **من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي التونسي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥** بنسبة ٣,٢٪ على أساس سنوي. وتشير البيانات الى ارتفاع النمو في القطاع الزراعي الذي سجل زيادة ملحوظة بنسبة ٩,٨٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤ بينما سجلت الصناعات التحويلية نموًا بنسبة ٣,٩٪، وإنتاج التعدين قفزة مذهلة بنسبة ٣٩,٥٪، وأنشطة الطاقة، +١٠,١٪، وكذلك المياه، +٩,٦٪،

والصرف الصحي، +٧,٧٪. كما سجل قطاع البناء والأشغال العامة، الذي يعاني منذ فترة طويلة، انتعاشًا كبيرًا بنسبة ٩,٦٪. من ناحية أخرى، استمرت الخدمات في التوسع بوتيرة معتدلة (+١,٩٪) بفعل تحسن قطاع النقل (+٣٪) وقطاع الفنادق والمطاعم (+٧٪) مستفيدين من زيادة الطلب المحلي (+٣,٣٪). وبشكل عام، يعكس النمو البالغ ٣,٢٪ تعافٍ متوازن للاقتصاد، يعتمد على الزراعة والصناعة والطلب المحلي، على الرغم من استمرار اختلال التوازن التجاري.

انخفاض معدل البطالة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥. بلغ إجمالي عدد العاطلين عن العمل ٦٥١,١٠٠ شخص، مقارنةً بـ ٦٦٤,٥٠٠ شخص في الربع الأول، بانخفاض قدره ١٣,٤٠٠ شخص. وبذلك، انخفض معدل البطالة الوطني من ١٥,٧٪ إلى ١٥,٣٪. وقد استفاد الرجال بشكل رئيسي من هذا التحسن، حيث انخفض معدل بطالتهم من ١٣,٦٪ إلى ١٢,٦٪. وتفاقم الوضع بالنسبة للنساء، حيث ارتفع المعدل إلى ٢٠,٩٪، مقارنةً بـ ٢٠,٣٪ قبل ثلاثة أشهر. وارتفع عدد القوى العاملة إلى ٤,٢٦ مليون شخص، مقارنةً بـ ٤,٢٣ مليون شخص في الربع السابق، بزيادة قدرها ٢٦,٥٠٠ شخص. وتتألف هذه القوى من ٢,٩ مليون رجل (٦٨,١٪) و١,٣٦ مليون امرأة (٣١,٩٪). رغم هذه الزيادة، انخفض معدل النشاط الاقتصادي بشكل طفيف، من ٤٦,٤٪ إلى ٤٦,٢٪ من السكان في سن العمل (١٥ عامًا فأكثر). ولا تزال البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عامًا مثيرة للقلق بشكل خاص، وإن شهدت انخفاضًا طفيفًا: ٣٦,٨٪، مقارنةً بـ ٣٧,٧٪ في الربع الأول.

بكين، المورد الرئيسي لتونس. أصبحت الصين في عام ٢٠٢٥ المورد الرئيسي لتونس، متجاوزةً إيطاليا وفرنسا في ترتيب شركائها التجاريين. ووفقًا لأحدث الأرقام المتاحة، بلغت حصتها من إجمالي الواردات ١٣٪ خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، مقارنةً بـ ١٢٪ لإيطاليا و١١٪ لفرنسا. ويمثل هذا التحول تغييرًا عن عام ٢٠٢٤، حيث كانت إيطاليا في المركز الأول بصادرات بلغت ٩,٧ مليار دينار إلى تونس، متقدمةً على الصين ٩,٢ مليار دينار. في عام ٢٠٢٥، ارتفعت واردات تونس من الصين بنسبة ٣٧,٢٪، بينما انخفضت وارداتها من إيطاليا بشكل طفيف -٠,٧٪، وارتفعت وارداتها من فرنسا بنسبة ١٢,٧٪.

ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي في تونس إلى ٢٤,٢٣١ مليار دينار بنهاية أغسطس ٢٠٢٥، أي ما يعادل ١٠٥ أيام واردات. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع تحويلات التونسيين بالخارج التي بلغت ٤,٦ مليار دينار في النصف الأول من العام، وارتفاع عائدات السياحة المقدرة بـ ٣,٨٩٩ مليار دينار حتى نهاية شهر يوليو. كما لعب انخفاض واردات السلع الأساسية دورًا في ذلك فقد انخفضت مشتريات الزيوت النباتية بنسبة ٣٠٪ لتصل إلى ٣٤٩,٤ مليون دينار، ومشتريات السكر بنسبة ٣٦٪ لتصل إلى ١٧٥,٣ مليون دينار، بينما انخفضت واردات الحبوب بنسبة ٢٠,٥٪، مما أدى إلى توفير ٤٠٧ ملايين دينار.

مصر

استحوذت المجموعة الفرنسية CMA-CGM بعد موافقة جهاز حماية المنافسة المصري للاستحواذ **على ٣٥ المئة من شركة ميناء أكتوبر الجاف ODP** التي تُطوّر ميناءً جافًا في مدينة ٦ أكتوبر، بقيمة إجمالية تبلغ ٦٠ مليون دولار. هذه العملية تمهد الطريق أمام العملاق الفرنسي للدخول في مشروع لوجستي كبير. يُذكر أن هذه الصفقة تُعدّ جزءًا من شراكة استراتيجية وُقّعت في أبريل الماضي، بهدف تعزيز عمليات الميناء، وتحسين تدفق البضائع، وتقديم خدمات لوجستية متكاملة.

تشير توقعات صندوق النقد الدولي، بعد مراجعته الرابعة بموجب تسهيل الائتمان الممدد إلى **نمو الاقتصاد بنسبة ٤,١ المئة** للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ و٤,٦٪ في ٢٠٢٦/٢٠٢٧، وهو أقل من توقعات الحكومة البالغة ٤,٥٪ و٥٪ على التوالي. ومن المتوقع أن يصل متوسط التضخم إلى ١٥,٣٪ في ٢٠٢٥/٢٠٢٦، قبل أن ينخفض إلى ١٠,٧٪ في ٢٠٢٦/٢٠٢٧. وسيصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١٥,٦ مليار دولار في ٢٠٢٥/٢٠٢٦ و١٦,٩ مليار دولار في ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

ارتفاع عائدات السياحة وانخفاض عائدات قناة السويس. من المتوقع أن تصل عائدات قناة السويس إلى ٦,٣ مليار دولار في ٢٠٢٥/٢٠٢٦ و٨,٢ مليار دولار في ٢٠٢٦/٢٠٢٧، لتعود إلى مستواها في عام ٢٠٢٣. ومن المتوقع أن تبلغ إيرادات السياحة ١٧,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وترتفع إلى ١٩,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

العراق

راجع صندوق النقد الدولي توقعاته الاقتصادية للعراق. في أحدث بيان صحفي له، نُشر في يوليو الماضي، **يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي العراقي بنسبة ٣,١ المئة في عام ٢٠٢٥.** ويعزى هذا الانتعاش الاقتصادي إلى انتعاش إنتاج النفط + ٥٪ في أعقاب الرفع التدريجي عن خفض الانتاج التي قررتها مجموعة أوبك + في عام ٢٠٢٣. ويتوقع صندوق النقد الدولي نموًا ضعيفًا نسبيًا في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بنسبة + ١٪، مقارنة بـ + ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٤، بفعل ضعف مجال المناورة المالي المحدود. ومن المتوقع أن يستقر متوسط التضخم السنوي عند ٢,٦٪. وأن يتسع عجز الموازنة إلى ٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٤ بسبب زيادة الإنفاق وانخفاض عائدات النفط. وقفز سعر البرميل لضمان توازن الميزانية إلى ٨٤ دولارًا أمريكيًا مقارنة بـ ٥٤ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠٢٠. وأخيرا، من المتوقع انخفاض احتياطيات البنك المركزي إلى ٩١ مليار دولار أميركي في عام ٢٠٢٥، أو ما يعادل ١١,١ شهرا من واردات السلع والخدمات مقارنة بـ ١٠٠,٣ مليار دولار أميركي في عام ٢٠٢٤، بسبب انخفاض أسعار النفط.

ENTRE
L'EAU DES RIVIÈRES
& L'EAU DANS
NOS VERRES
IL Y A
suez
CHAQUE JOUR, SUEZ ALIMENTE
EN EAU POTABLE PRÈS DE 70 MILLIONS
DE PERSONNES DANS LE MONDE.
NOS SOLUTIONS AU SERVICE DES COLLECTIVITÉS
ET ENTREPRISES SUR SUEZ.COM/ILYASUEZ
SUEZ INTERNATIONAL. RCS Nanterre B 569 800 873